

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ﷺ ولو حلف لا يغدر كفر للقسم لا لغدره مع ان الكفارة لا ترفع إثمه .

قوله ولا يستحب تكرار الحلف .

هذا الصحيح من المذهب وعليه الاصحاب وقطعوا به .

وقال في الفروع ولا يستحب تكرار حلفه فقليل يكره .

ونقل حنبل لا يكثر الحلف فانه مكروه .

لكن يشترط فيه ان لا يبلغ حد الافراط فان بلغ ذلك كره قطعاً .

قوله وإذا دعى إلى الحلف عند الحاكم وهو محق استحب له افتداء يمينه فان حلف فلا بأس هذا المذهب .

قال في الفروع فالأولى افتداء يمينه .

وجزم به في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والكافي والبلغة والمحرم والنظم والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم .

وقيل يكره حلفه .

ذكره في الفروع .

قال المصنف والشارح قال اصحابنا تركه أولى فيكون مكروها انتهى .

وقيل يباح .

ونقله حنبل كعند غير الحاكم .

واطلقهما شارح الوجيز .

قال في الفروع ويتوجه فيه يستحب لمصلحة كزيادة طمأنينة وتوكيد الامر وغيره .

ومنه قوله عليه افضل الصلاة والسلام لعمر عن صلاة العصر واﷺ ما صليتها تطيبا منه لقلبه

وقال بن القيم رحمه الله ﷺ في الهدى عن قصة الحديبية فيها جواز الحلف